طائرة النواب

صقر الصنيدي

في اتصال لا يمكن أن يقال أنه ودي أو حتى محايد انتقد أحد البرلمانيين الذين نشر خبراً عن تخزينه القات داخل مقصورة الطائرة وقال إن ما أوردناه شأن خاص به والمفروض أن نكتب عن مسائل أشد أهمية " ما يستفيد القارئ من خبر يقول إن نائباً مخزن في الطائرة , كل الشعب يعمل هذا " حسب النائب الذي مازلنا نمارس الحرص على عدم إطلاع الناس على اسمه والاكتفاء بتسميته نائباً .

وحتى في حال ثبت أن كل المسافرين يتناولون القات في الرحلات الجوية الداخلية فهل من المنطقي أن يمارس ممثل لآلالف الناخبين هذه العادة في ظل وجود مشروع قانون يصارع للبقاء أمام أمواج المعترضين وهل يصعب عليه إقلاع الطائرة محملة به دون أن يكون هو محملا بالعشبة الخضراء المتهمة بالكثير من الأمراض والكثير من الإهدار للثروة المائية والنادر من الإيجابية .

قال النائب أيضا أن هناك قضايا هامة يجب أن نتناولها وغض الطرف عن المواضيع الخاصة غير مهتم بكونه شخصية عامة وممارساته لا تخصه وحده وأنه كان مع العشرات من المسافرين الذين يعرفون أنه ممثلهم في البرلمان وبينما هم يرقبون مسار الرحلة يتفرغ هو لمراقبة الأوراق التي في الكيس والتي قال إنها قليلة وتمنى لو أنه أحضر الكثير منها لأنه لم يكن يعلم أن القات في الطائرة أفضل ومذاقه عذب .

وبحكم أن النائب نشيط في طرح المقترحات لماذا لا يقدم مقترح أن تخصص طائرات للمخزنين حتى يستمتعوا، فبينما يفكر العالم برحلات الى الفضاء ننفذ نحن رحلات جوية لسياحة القات ونكون قد فتحنا مصدرا اقتصاديا جديدا وتوفيرا للوقود يمكن عدم الإقلاع والبقاء داخل المطار وتشغيل أحد الأفلام الهندية للمكيفين الذين يدفعون رسوماً مقابل كل ساعة وحين يأتي وقت الرحلة ينتقلون إلى طائرة أخرى وإلى صالة خاصة في المطار ويا ليت يتضمن المقترح عمل تخفيضات ومزايا خاصة لنواب الشعب المدافعين عن القات حتى يعيقوا المشروع المعلق في مجلسهم، وللإضافة أكد النائب أنه سوف يحضر معه الكثير من النبات الأخضر كي يكفيه في رحلة الإياب وحتى لا يقع في مأزق الذهاب.

ما الذي يحق لرئيس المجلس أن يعمله

تطورت الأزمة بين نواب المشترك ونواب المؤتمر داخل البرلمان من الاختلاف على رئيس الجامعة إلى رئيس المجلس حيث أصبح نواب المشترك ينادون بضرورة إعادة انتخاب هيئة رئاسة مجلس جديدة، فما الذي يحدده القانون لرئيس البرلمان من مهام وما هي أعمال هيئة الرئاسة المساندة له : مادة (23) رئيس المجلس هو الذي يمثل المجلس في اتصاله بالهيئات الأخرى وفقاً لإرادة المجلس ويعرض على المجلس نتائج لقاءاته واتصالاته وزياراته ويشرف على جميع أعماله.

مادة (24) مع مراعاة الاختصاصات المخولة للرئيس بموجب أحكام الدستور وهذه اللائحة يتولى الاختصاصات التالية:

ترأس اجتماعات الهيئة والمجلس وافتتاح الجلسات ورفعها طبقاً لأحكام هذه اللائحة.

الإذن بالكلام وتحديد موضوع النقاش وفقاً لجدول الأعمال وبمراعاة أحكام هذه اللائحة.

التوضيح أو الاستيضاح في أية مسألة يراها غامضة.

بلورة واستخلاص الآراء والمقترحات التي تنبثق عن مناقشة المجلس إلى اتجاهات رئيسية ومحددة ، وطرحها للتصويت والعمل على تقريب وجهات نظر أعضاء المجلس حول الموضوع المطروح في الجلسة.

إعلان ما يصدره المجلس من قرارات.

توقيع الاتفاقيات والعقود باسم المجلس أو يفوض من يراه في ضوء اللائحة المنظمة لذلك.

المحافظة على استتباب النظام أثناء جلسات المجلس ولتحقيق هذه المهمة يحق له الاستعانة بحرس المجلس وبرجال الشرطة إذا اقتضى الأمر ذلك.

ممارسة الصلاحيات المخولة لرئيس مجلس الوزراء فيما يخص شؤون موظفي المجلس.

إحالة الموضوعات ومشاريع القوانين والرسائل إلى اللجان المختصة.

في حالة غياب الرئيس يقوم بالاختصاصات الواردة في هذه المادة من ينوبه من أعضاء هيئة الرئاسة.

أية اختصاصات أخرى يكلف بها من قبل المجلس أو الهيئة.

أما فيما يتعلق بمهام واختصاصات هيئة الرئاسة فتحدد اللائحة هذه المهام:

مادة (19) هيئة رئاسة مجلس النواب مسئولة أمام المجلس عن جميع أعمالها وتمارس الصلاحيات المحددة لها بمقتضى الدستور وهذه اللائحة.

مادة (20) أ- تجتمع هيئة الرئاسة بصفة دورية ويجوز لها أن تعقد اجتماعاً استثنائياً كلما دعت الضرورة لذلك وتتخذ قراراتها بأغلبية أصوات أعضائها، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

ب- تدعو هيئة الرئاسة في بداية ونهاية كل دورة انعقاد للمجلس رؤساء اللجان الدائمة والأمين العام وممثلي الكتل البرلمانية ومن ترى من المعنيين للبحث في تنظيم وتطوير أعمال المجلس.

مادة (21) مع مراعاة ما ورد في المادة (20) من هذه اللائحة تعقد هيئة الرئاسة اجتماعاً لها يوم الاثنين السابق لفترة الانعقاد لتقييم أعمال الفترة السابقة ودعوة المجلس للانعقاد.

مادة (22) مع مراعاة الاختصاصات الواردة في الدستور والقانون وهذه اللائحة تتولى هيئة الرئاسة الإشراف على نشاط المجلس ولجانه وإدارة جلساته واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسهيل مهام المجلس ولجانه ،كما تتولى الإشراف والرقابة على أعمال الأمانة العامة وتكويناتها ولها في سبيل تحقيق أغراضها ممارسة الاختصاصات التالية:

مناقشة وإقرار جدول اجتماعات الهيئة.

توزيع المهام فيما بين نواب رئيس المجلس بما يضمن اضطلاع كل منهم بمهام محددة وفقاً لما تحدده اللائحة التنظيمية.

مناقشة وإقرار مشروع جدول أعمال المجلس وعرضه على المجلس لإقراره في بداية كل فترة انعقاد.

الدعوة لانعقاد دورات المجلس العادية وغير العادية وترؤس اجتماعاته طبقاً لأحكام الدستور واللائحة.

دراسة مشروع موازنة المجلس وحسابه الختامي وإحالتهما إلى اللجنة المالية لمراجعتهما وعرضهما مع تقارير اللجنة على المجلس للمناقشة والإقرار.

تصحيح مضمون محاضر جلسات المجلس التي يتم الاعتراض عليها وذلك وفقاً لقرار المجلس.

اقتراح لجنة لفرز الأصوات والقيام بعملية القرعة وغير ذلك من الأمور التي تعرض أثناء جلسات المجلس.

متابعة تنفيذ التوصيات التي يقرها المجلس وتقديم تقرير بشأنها إلى المجلس في بداية كل دورة انعقاد.

اختيار الوفود لتمثيل المجلس في الداخل والخارج بالتشاور مع رؤساء الكتل وعرض التقارير التي تعدها تلك الوفود على المجلس للاطلاع عليها.

مناقشة وإقرار الهيكل التنظيمي القانوني والفني والإداري والمالي الخاص بالأمانة العامة.

الدعوة للاجتماعات الدورية والاستثنائية لرؤساء ومقرري اللجان وممثلي الكتل البرلمانية ومن ترى دعوتهم ،وذلك لدراسة أي موضوع معروض عليها.

تمارس الهيئة في شؤون موظفي المجلس الصلاحيات التي تخولها القوانين والقرارات واللوائح لمجلس الوزراء ووزارة المالية والخدمة المدنية فيما يتعلق بشؤون الوزارات وموظفيها

أيها النواب :

هناك من يراقبكم

يتولى أعضاء البرلمان مراقبة المرافق والجهات الحكومية ولهم الحق في تقييم أدائها ورؤية ومحاسبة الثغرات ومن يقف وراءها ويصدر المجلس توصياته حول كل قضية ويمنع قانونيا عدم إطلاع الأعضاء على المعلومات الخاصة بكل جهة , ولا تقوم أية جهة أخرى بمراقبة أداء النواب أو إبداء الآراء حول إنجازاتهم أو عثراتهم ويحق للنواب أن يراقبوا الجهات التي لا يلتزم موظفوها بالدوام عقب الإجازات بينما يكونوا منقطعين عن المجلس لأشهر إن لم يكن لسنوات .

وإذا كان القانون حليفهم فهناك مجال آخر وهو قيام منظمات المجتمع المدني بدورها بالرقابة على البرلمان وتقييم أدائه وهو ما يقوم به حالياً مرصد البرلمان اليمني والذي يصدر تقريراً دورياً عن الأداء .

ويقول مبعوث المرصد إلى المجلس أنور التاج أن الرقابة تركز على محورين: الجانب التشريعي للمجلس والجانب الرقابي، ويرصد عدد القوانين الصادرة من المجلس واهتماماتها وعدد الاتفاقيات والمعاهدات التي صادق النواب عليها وكيف تمت عملية المصادقة .

وأضاف ان تقريراً تفصيلياً أصبح جاهزا وسيصدر خلال أيام وفيه كل الجوانب المتعلقة بأعمال البرلمان رغم الإجازات الكثيرة التي أوقفت الجلسات إلا أن القوانين والاتفاقيات كانت كثيرة بحكم المرحلة التي تمر بها البلاد والدور الملقى على المجلس .

ويشمل التقرير القضايا العامة التي ناقشها النواب ونوعها والآلية التي وصلت بها هذه القضايا إلى المجلس وهل هي سليمة ومطابقة للوائح المنظمة للعمل، ويصبح التقرير متاحاً لكل من أراد مراقبة العملية الديمقراطية والتشريعية في البلاد .

وبدأ المجلس يتعاطى بنوع من التقبل مع دور الرصد والرقابة ولم يقم بأي أعمال تعيق عمل المراقبين كما كان يحصل بالسابق حيث كان يمنع دخول المراقب بمجرد أن يقوم بنشر كشف الحضور والغياب للأعضاء , ويبدو أن النواب أنفسهم نظرا لطول فترة البقاء لم يعودوا مهتمين بالنشر والتقييم لأدائهم فقد حصل تدهور واضح في عدد المتغيبين بعذر ومعنى هذا أنهم توقفوا عن الاتصال للاعتذار .

من سيحضر جلسة السبت؟

بعد غد يعود النواب إلى عقد جلساتهم إن صدقت مواعيدهم وسط ظروف غاية في التعقيد داخل وخارج البرلمان، فهناك مطالب المشترك التي بدأت من رؤساء الجامعات وضرورة انتخابهم إلى هيئة رئاسة البرلمان وحتمية إعادة الهيكلة .

فبعد أن كان المطلب في البداية اختيار رؤساء جامعات وتمسك نواب المشترك بهذا الرأي الذي لم يقابله نواب المؤتمر بترحاب، متمسكين بالقانون الذي ينص على التعيين لرئيس الجامعة ولا وجود للانتخاب أو التصويت لأن هذا التوجه حسب رأي الشعبي يجعل العملية التعليمية أكثر سياسة وأقل معرفة فبإمكان أي تيار سياسي يمتلك أعضاء هيئة تدريس أن يظفر بالكرسي الأول داخل الحرم الجامعي وبالتالي سيكون رهن إشارة الحزب الذي أعانه على الصعود وسيمكنه مجددا من منصبه .

ولم يجد نواب المشترك وهم يقاطعون الجلسات ضيراً في تصعيد المطلب فالمجلس الذي يرتادونه يوميا صار فاقدا للشرعية وكي يكونوا أكثر وضوحا هيئة رئاسة المجلس لم تعد تلبي الوفاق وحدد النواب اتجاها واحدا للسير هو أن يتم انتخاب رئيس مجلس مستقل محاطا بنواب من الأطراف السياسة الممثلة في البرلمان, وتحديد هوية مستقلة لرئيس البرلمان معناه أن المشترك يريد أن يكون مترفعا عن المكايدة لأجل كرسي لم يتبق له الكثير من الوقت .

ومهمة التوافق على عضو مستقل ليس يسيرا فكل الأعضاء عقب فوزهم بالانتخابات اختاروا لأنفسهم كتلا سياسية تجعلهم أشد تأثيرا ولم يبق من المستقلين الخمسين غير عشرة أعضاء وربما أقل وهؤلاء في الغالب ليس لهم ميولات نحو رئاسة البرلمان ولم تكن وفق مخططاتهم ,لكن المستقلين تزايدوا عقب الثورة السلمية الشبابية وكادوا يتأثرون بالنص من العدد الكلي بعد أن فكوا ارتباطاتهم بالمؤتمر الحاكم وأصبحوا مستقلين ولم يطل المقام بهم فقد بدأ عدد كبير منهم بالبحث عن وجهة أخرى أو عاد إلى محطاته القديمة وانخفض عدد المستقلين من جديد .

ومع ذلك هناك عدد من الأعضاء المستقلين الذين لا تلقى هذه الصفة معارضة شديدة عندما تلصق بهم بعكس الكثيرين بمجرد أن تقول أنهم مستقلون حتى تعلو الأصوات من قال إنه مستقل وتراجع المواقف الكفيلة بحصره في زاوية حزبية ينتمي إليها وإن لم يعلن .

سيجد المجلس صعوبة في الاختيار إن استمر التمسك برأي الهيكلة وقد تتزايد أدخنة الخلاف من مكان تم الاعتماد عليه لتثبيت المبادرة الخليجية واعتمادها لإدارة المرحلة، وأيضا مارس دوره في الشهادة على قسم رئيس الجمهورية المنتخب الأخ عبدربه منصور هادي الذي طلب مرات عديدة من البرلمان أن يكون سندا له للخروج من الأنفاق المظلمة التي ترسم للبلاد وأن لا يكونا عاملا من عوامل التوتر.

وإن تمت مراعاة المرحلة الحرجة فلدى البرلمان أيضا عقد من أنواع صغيرة ومتوسطة قد تكبر وتتمثل في الاستدعاءات المتوالية لأعضاء في الحكومة وعدم تجاوب بعض الوزراء مع استدعاءات المجلس وتكرار الاعتذارات المنطقية أحيانا والمضحكة أحيانا أخرى والتي بينها ذلك العذر الذي قاله أحد وزارء الوفاق أنه لم يحضر لأن التحويلة الخاصة به لم تبلغه أن المجلس يريده أن يحضر بينما لو أوقف الرجل سيارته في أي ممر وسأل أحد المواطنين عن مجلس النواب لأخبره أنهم يريدون حضوره وكل الصحف قد تحدثت ولم يعد الأمر متعلقاً بعلم العامل في التحويلة وعدم قيامه بإبلاغ الوزير .

إنها أسبوعان يختتم المجلس فيها فصلا من الجلسات المنقطعة ليدخل إجازته الرمضانية التي لا تنتهي بانتهاء الشهر الكريم بل تمتد على حساب الأشهر الأخرى ليس طبقا للائحة بل تماشيا مع العادة الراسخة ,وهو ما يجعل الأربعة عشر يوما امتحانا أصعب للنواب المعجبين بطروحاتهم في كل القضايا والحريصين على استئناف مغامراتهم الكلامية فلديهم ما يقولونه والكثير مما يريدون قوله والظهور به أمام الشاشة وأمام الأطراف التي يراعون مصالحها داخل القاعة .

تجاوبا مع ما نشرناه

محلي تعز يمنح الجنود نصف المضبوطات

تحاصر ظاهرة التهريب مدينة تعز وتجعل ممن كانوا عاملين باحثين عن حياة كريمة مهربين خطرين يهددون مستقبل وحاضر البلاد , يقول محمد صبر مدير ميناء المخاء لبرلمانيات

في النهار ترى الجميع لطفاء وودعين وحين يحل الليل يتحول البعض إلى مهرب خطر يمكنه عمل أي شيء لتنفيذ مخططه"

وحتى حين ذهبت اللجنة التي شكلها البرلمان برئاسة عبدربه القاضي إلى تعز وحددت التهريب كواحدة من المشاكل المحيطة بالمدينة لم تتكمن إلا من تقديم المقترحات وأحد تلك الاقتراحات أن يمنح الجنود الذين يلقون القبض على شحنة تهريب نسبة معينة من قيمة تلك المهربات واشترطت اللجنة البرلمانية وجود مسوغ قانوني لعمل كهذا ولم يتم تحديد حجم تلك النسبة .

ونشرت الثورة ذلك المقترح الذي لقي تجاوبا وتحمسا من المجلس المحلي للمدينة والذي سبق له اللقاء مع البرلمانيين وبادر إلى تحديد النسبة الممنوحة للجنود وهي 50% من قيمة المضبوطات .

صحيح قد يشجع هذا الإجراء الجنود على مضاعفة جهودهم في القبض على كل من يحاول التهريب عبر المناطق الواسعة لكنه يبدو مبالغا فيه، ويفتقر إلى مسوغ قانوني ويعتمد فقط على مزاج غاضب من ظاهرة تدمر السمعة الجيدة لأبناء الحالمة وقصص كفاحاتهم في سبيل العيش الكريم .

كما أن منح الجنود نصف قيمة مضبوطات ضخمة قد لا يكون منطقيا، ففي حالة صفقة الـ14ألف مسدس تركي يعني أن يمنح الجنود مبالغ تساوي قيمة سبعة آلاف مسدس وللمجلس المحلي أن يسأل ذاته كيف يمكن توفير هذه المبالغ فلا يعقل أن يتم البيع للحصول على نصف المبلغ لسداد الجنود وأيضا لا يمكن أن تورد إلى مخازن سلاح الدولة وتدفع المبالغ للجنود الذين هم جزء أساسي من مكونات الدولة ويدها التي ترفع لمواجهة المخربين , ويخشى أيضا أن تحدث عثرات مالية تحول دون دفع المبالغ للجنود فيضطر بعضا منهم لأخذها من المهربين في صفقات قادمة خاصة وأن اللجنة البرلمانية قالت بوجود إغراءات يقوم بها المهربون تجاه ضعاف النفوس فيقبلون بها لتمرير أدوات الموت إلى داخل البلاد .

على المجلس المحلي أن يخلق آلية واضحة ومعقولة لا تجعل الجنود يعملون فقط من أجل الحصول على مقابل جزيل وأن لا تكون الآلية ممتلئة بتأثير اللحظة الغاضبة وبردة الفعل وتتضمن الجانب الآخر من الجزء بحيث يعاقب من يساهم أو يمرر أو يهمل في أدائه وينتج عنه تمرير صفقة تهريب لابد من وجود العقاب إلى جانب الثواب .

30% من اليمنيين : نحن في بلد ديمقراطي

قالت دراسة نوقشت مطلع الأسبوع بصنعاء إن 4% من شباب الساحات يعتقدون أن نظام الحكم الحالي في اليمن برلماني فيما ذهب 57% إلى أنه نظام رئاسي وقال 25% أنه مختلط من النظامين و1% أفادوا بأنهم لا يعرفون نوع النظام الحالي وامتنع 2% عن الرد .

أما عن نوع النظام الانتخابي فقد أفادت الدراسة التي نفذها المركز اليمني لقياس الرأي العام بأن 74% من الشباب يعتقدون أنه نظام فردي و11 % انه مختلط بين الفردي والنسبي و6% قالوا إنه نسبي و5% لا يعرفون عنه شيء .

وذكر الاستبيان الذي شمل ساحات التغيير في ثماني محافظات أن 7% من الشباب أفادوا بأن البرلمان من المؤسسات التي تحترم الديمقراطية مقابل 92% قالوا إن البرلمان لا يحترم الديمقراطية , وما إذا كانت بلادنا ديمقراطية قال 30% إنها ديمقراطية فيما 69% يعتقدون خلاف ذلك .

واعتبر 25 % من المستهدفين أن البلد الأكثر ديمقراطية في الشرق الأوسط هي تركيا ثم مصر بـ19% تليها لبنان 14% ثم إسرائيل بنسبة 7% تليها الكويت بـ 6% ثم تونس فاليمن فالإمارات العربية وقطر ولم تحصل إيران إلا على 6% بعدها أتت الأردن والجزائر واحتلت موريتانيا وفلسطين المراكز الأخيرة .

ويرى 40% أن الدولة النموذج لليمن هي تركيا و13% يرون أن الولايات المتحدة هي النموذج و8% الإمارات العربية ثم مصر بنسبة 7% بعدها ألمانيا بـ 6% وفرنسا بـ5% وبريطانيا 4% وجاءت إيران في المرتبة الأخيرة بـ07% .

وقال 99% من الشباب إنهم راضون عن المستقبل وإنهم سيحققون أهدافهم وهي أعلى نسبة في الدراسة التي استغرقت عاما كاملا وهو 2012 .

وأيد 30% حق المرأة بالسفر والتنقل وقال 25% ربما أن هذا الحق يدخل ضمن حقوق الإنسان وامتنع 2% عن الإجابة .